

اقتصاد

دوريات مشتركة بين الداخلية والتمويل لضبط الأسواق ومحاربة الاحتكار والامتناع عن البيع

الحكومة تؤكد: سورية خالية تماماً من فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية ما هي إلا وقاية
١٩ فريق طوارئ للترصد الوبائي في المحافظات والتوسع في مراكز الحجر الصحي ومتابعتها

هنا غانم

قرر مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس إيقاف كافة وسائل النقل الداخلي بين المحافظات اعتباراً من مساء الثلاثاء القادم، ودخلت المحافظة نفسها بدءاً من مساء اليوم على أن تلتزم الوزارات والإحتادات ومؤسسات القطاع الخاص الإحترازية بتأمين وسائل النقل للعاملين المتأويين لديها بالشكل المطلوب.

ويأتي ذلك استكمالاً للإجراءات الاحترازية المتخذة للتعدي لفيروس كورونا ويهدف ضمان التطبيق الأمثل لـ«الحجر الطوعي» نقادياً للوعود إلى «الحجر الإلزامي» والتخفيف قدر الإمكان من حالات التجمع والازدحام التي من شأنها التأثير سلباً على السلامة العامة.

وصرح وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف للإعلاميين بأنه سيتم وضع باصات النقل الداخلي لتكون في خدمة الوزارات لتنفيذ برامجهما للوقاية من فيروس كورونا، بالإضافة إلى خدمة القطاعات الإنتاجية والتموينية وفي قطاع الصحة، مؤكداً أن سورية مازالت خالية تماماً من فيروس كورونا، وما الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة إلا وقاية من هذا الوباء.

كما أشار إلى أن القرارات التي صدرت من الوزارات مؤخراً، تتابع بشكل مباشر من قبل المحافظين بشكل مباشر، حيث يتم توزيع المهام على أعضاء المكتب التنفيذي، بالإضافة إلى مديري الأجهزة المحلية والمركزية في كل محافظة بغية تنفيذ القرارات التي أقرتها الحكومة، مؤكداً توفير متطلبات القطاع التوطيني لجهة تأمين المواد الأساسية والمدمومة ومنها الخبز، بالإضافة إلى توفير متطلبات الصحة والمنظفات، ومنها بتعزيز أدوار الرقابة التوطينية وبمشاركة كاملة مع المجالس المحلية على الأسواق بغية تأمين المواد ومراقبة ومنع الاحتكار.

واعتمد المجلس خطة وزارة الصحة بالتنسيق مع الوزارات الأخرى للفترة الستة أشهر المقبلة للتعدي لفيروس كورونا، واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية من خلال التوسع في مراكز الحجر الصحي ومتابعة تشكيل ١٩ فريق طوارئ للترصد الوبائي في كافة المحافظات، إذ بلغ عدد عناصر الفرق ٩٥ عنصراً، مهمتهم التنصيص الوبائي الموسع من خلال زيارات مبرمجة للمناطق العامة والخاصة والتي بلغ عددها ١٢٥ مشفى، إضافة إلى

التوسع بإنشاء مخبر رديف للمخبر المرجعي بدمشق، وإنشاء مخابر رديفة للمخبر المرجعي في اللاذقية وحلب وتجهيزهم بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

وكلف المجلس وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية وضع الآلية التنفيذية لتأمين الإعتمادات اللازمة لاستيراد منافس أوكسجين للشاشي، وتأمين البسة وقائية للكادر الطبي، والتواصل مع الجهات المعنية في الدول الصديقة ومنظمة الصحة العالمية بخصوص ذلك.

وقرر المجلس السماح لمؤسسات القطاع الخاص المتخصصة بتصنيع المعقمات والمنظفات باستيراد المواد الأولية لكافة أنواع المعقمات والمنظفات والكحول لمدة ١٥ يوماً تمدد بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للقرار وانعكاسه على توفير المعقمات في السوق المحلية، على أن تقوم وزارة الصناعة بجرد مخازين منشآتها الإنتاجية من هذه المواد لئلا يتم تأمينها لمؤسسات القطاع الخاص المتخصصة بتصنيع المعقمات إلى حين استيراد احتياجاتها من المواد الأولية اللازمة لعملها.

وتم تشكيل فريق عمل في كل محافظة يتضمن مديري الصحة والسياحة وعضو المكتب التنفيذي المختص للاطلاع على أماكن الحجر والعزل المعتمدة في المحافظات

لتحديد الآلية المناسبة لتوفير متطلباتها، على أن تتم متابعة واقع هذه الأماكن بشكل مستمر من قبل اللجان الوزارية المكلفة تتبع تنفيذ المشاريع الحكومية في المحافظات والتنسيق مع وزارة الصحة لتذليل العقبات القائمة.

وطالب المجلس من وزارات السياحة والتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والعمل بالتنسيق مع وزارة الصحة لتجهيز مراكز حجر صحي احتياطية يمكن اللجوء إليها عند الحاجة وتوفير الكادر الإداري والطبي والمواد اللوجستية اللازمة لها.

وتم التأكيد ضرورة تشكيل فريق استشاري متخصص

من الكوادر الأكاديمية والطبية المتمرسه مهمته تقديم تقارير يومية حول تطورات فيروس كورونا المستجد على المستويين الإقليمي والدولي، وتوفير قاعدة بيانات متكاملة يتم تحديثها بشكل مستمر بما يدعم جهود وزارة الصحة في التصدي لهذا الوباء.

ضبط الأسعار

قدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف عرضاً حول الإجراءات المتخذة لضبط أسعار



المعقمات والكحول والكمادات لجهة تكليف مديري التوطين جرد المعامل المنتجة للمعقمات والمنظفات في المدن الصناعية، وتحديد سعر التكلفة لها حسب كل محافظة، لئلا يتم إصدار نشرات التسعير المناسبة.

وتم التأكيد على ضرورة السماح للدوريات التوطينية بإجراء الجولات اللازمة على الصيدليات للتأكد من التزامها بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفيما يتعلق بتوفير المواد التوطينية طمأن المجلس المواطنين بوجود مخازين كافية من هذه المواد للأشهر القادمة، وتم الطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زيادة عدد المعتمدين وتسيس السيارات الجولة لتوزيع الخبز في مراكز المدن والأرياف.

وشدد المجلس على دور المحافظين والوحدات الإدارية في تنفيذ خطة الدولة في ضمان استمرار العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص، والتنسيق مع دوريات حماية المستهلك للقيام بالجولات المشتركة على مراكز بيع المواد الغذائية والاستهلاكية، والتصدي بكل حزم لكافة محاولات التلاعب بالأسعار أو الاحتكار أو أي مظاهر لاستغلال المواطنين، والتأكد المستمر من توافر السلع

والالتزام بالتسعيرة المعتمدة، مؤكداً أن الإجراءات الاحترازية المتخذة للتعدي لفيروس كورونا تتطلب مضاعفة الجهود للحد من تداعياتها على العملية الإنتاجية والخدمة قدر الإمكان.

وتم الطلب من وزارة المالية إصدار التعاميم اللازمة للمصارف العاملة لاستمرار بتسيير كافة المعاملات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير وتوريد الأدوية والقمح والمنتجات النفطية والمواد الأولية اللازمة لقطاعات الصحة والزراعة والصناعة.

وكلف المجلس وزارات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتنسيق المشترك مع اتحادات غرف الزراعة والصناعة والتجارة لتوفير مستلزمات القطاعات الإنتاجية، والتواصل مع القاضين عليها للوقوف على الصعوبات واتخاذ كل ما يلزم لتذليلها، وتفعيل دور الاتحادات في نقادياً آثار الإجراءات الاحترازية المتخذة على العملية الإنتاجية.

وتم التأكيد على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتنسيق مع اتحاد غرف التجارة والمحافظين لوضع الآلية التنفيذية المناسبة لتعميم رئاسة مجلس الوزراء المتعلق بإغلاق الأسواق وكافة الغلطات التجارية والاجتماعية والثقافية باستثناء مراكز بيع المواد الغذائية والتوطينية والصيدليات والمراكز الصحية الخاصة، على التوازي مع التوسع الأفقي في منافذ بيع صالات السورية للتجارة وتكثيف الجهود اللازمة لتوفير الأدوية والخبز والمواد التوطينية والاستهلاكية في مراكز المدن والأرياف بالشكل الذي يلبي احتياجات المواطنين ويمنع حدوث حالات اختناق في الطلب عليها.

وشدد المجلس على وزارتي الداخلية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك لتسيير الدوريات التوطينية المشتركة لضبط الأسواق ومراقبة حالات الاحتكار والامتناع عن البيع التي يلجأ إليها بعض أصحاب مراكز البيع ضعاف النفوس، واتخاذ كل ما يلزم لضمان استجابة توافر المواد الغذائية والتوطينية بشكل مستمر في الأسواق.

وتم تكليف وزارة الإدارة المحلية والبيئة وضع خطة طوارئ لرفع وتيرة العمل في قطاعات النظافة في كافة المحافظات، واتخاذ كل ما يلزم لضمان اللوجستية اللازمة، مع الاستمرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة عمال النظافة وتوفير وسائل الوقاية اللازمة لهم.

زحمة الصرافات تهدد خطة التصدي لكورونا

مدير «العقاري»: تعقيم يومي للصالات وللصرافات عند كل تغذية
مدير «التجاري»: تنظيم حركة الدخول والخروج بما يحقق السلامة

حيث تصل سعة الصراف الجديد لنحو ٢٠ مليون ليرة.

واعتبر أن إجراءات الوقاية من فيروس كورونا على رأس اهتمامات المصرف، إذ وضعت الإدارة خطة لتعقيم الصرافات الآلية بشكل مستمر وتوفير المعقمات على أبواب الفروع والمكاتب، وتنظيم حركة الدخول والخروج للمكاتب والفروع بما يحقق السلامة العامة والوقاية من فيروس كورونا.

كما بين أن هناك تشسيقاً لتوفير التأمين اللازم لعمليات نقل الأموال وفق الأنظمة المعمول بها للحفاظ على سلامة نقل الأموال وحمايتها وإيصالها لوجهتها، إضافة لمتابعة العديد من القضايا التي تسهم في استمرار عمل الصرافات من قبل قبل العمل المعنية بعمل الصرافات مثل إيصال التيار الكهربائي وتحديث برامج ونظم عمل الصرافات وتوفير الصيانة العامة لها.

وشدد مصرف سورية المركزي على تغذية الصرافات الآلية العاملة للمصرف وإجراء الصيانة اللازمة لها بشكل دائم ومستمر، واستمرار الأعمال الإدارية اللازمة لمصرف رواتب ومستحقات العاملين لدى المؤسسة وفق القوانين والأنظمة النافذة بهذا الخصوص أصلاً، ومراعاة خصوصية عمل الكلفين بأمن وحراسة المؤسسة وفق الإجراءات المتبعة بهذا الخصوص.

الصيانة عند الحاجة، وتم تكليف العديد من فرق العمل لتنفيذ هذه المهام حيث ستكون صرافات العقاري العاملة في مختلف المناطق مستمرة في تقديم الخدمات خاصة أجور ومعاشات العاملين الموطنة لدى المصرف.

صرح مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف لـ«الوطن»، بأن الصرافات لن تتوقف عن تقديم الخدمات للمواطنين خاصة كتل الأجور والرواتب للعاملين في الجهات العامة والمتقاعدين، وكل الموطنة وراتبهم وأجورهم لدى التجاري السوري.

ولفت إلى أن عمليات الصيانة وتغذية الأموال مستمرة لصرافات التجاري العاملة في مختلف المناطق والتي يتجاوز عددها ٣٥٠ صرافاً، مقدراً حجم السحوبات النقدية شهرياً من الصرافات بما يتجاوز ٢٠ مليار ليرة سورية، وخاصة بعد زيادة الأجور والرواتب الأخيرة، ويتم تغذية الصرافات حسب الحاجة ومنطقة تواجد الصراف، حيث يتم التركيز على المناطق التي يشتد الطلب فيها على السحوبات.

وتهدف خطة التغذية العامة للصرافات بحسب يوسف، لتأمين خدمة الصرافات في مختلف المناطق التي تتواجد فيها الصرافات الآلية، مبيّناً أن اتساع حجم التخزين لدى الصرافات الجديدة رفع قيمة الإيداع فيها،

عبد الهادي شباط

بدأ يوم أمس تسليم معاشات المتقاعدين، ولوحظ ازدياح أمام صرافات العقاري بشكل خاص، ما يثير المخاوف وسط تشديد إجراءات الحكومة للتعدي لفيروس كورونا.

مدير عام المصرف العقاري مدين علي بيّن لـ«الوطن» أنه يتم تعقيم الصالات التي تتواجد فيها الصرافات بشكل يومي، كما يتم تعقيم أجهزة الصراف عند كل عملية تغذية، في حين يتم تنظيم الزدحام قدر المستطاع من خلال إدخال المواطنين عبر دفعات إلى الصالات، منوهاً بأن حالات الزدحام تقتصر على الفترة بين ٩ صباحاً و١٢ ظهراً أثناء تسليم رواتب المتقاعدين، لافتاً إلى أنه سيتم رفع إجراءات التعقيم والسلامة وهي قيد الإعداد في موازاة خاصة لها بشكل سريع.

وبيّن معاون مدير المصرف أكرم برويش أنه لم ترد أي تعليمات بخلاف المعمول بها حالياً لجهة تسليم الأجور والمعاشات عبر الصرافات الآلية، مؤكداً أن صرافات العقاري ستكون مستمرة في العمل خلال الفترة القادمة من دون أي تعديل على آلية عملها، وقد تم تشكيل خلية مركزية في الإدارة العامة للإشراف على تغذية الصرافات ومتابعة عملها والقيام بأعمال

لن يكون هناك أثر تقدي كبير وطويل الأمد.

وفي متابعة للعمل المصرفي، بين مدير في القطاع المصرفي العام أنه سيتم العمل لتلبية كل الطلبات بالتوافق مع التوجيهات الحكومية، إضافة للحد من التجمعات، وتطبيق إجراءات النظافة والتعقيم للوقاية من فيروس كورونا، وقد بدأ العديد من فروع المصارف بتطبيق آلية عمل لتنظيم حركة المراجعين، وعدم حدوث حالة ازحام في المصارف، مثل إدخال كل خمسة أشخاص مع بعض، وترتيب بقية المراجعين في الدخول حتى خروج المراجعين الذين سبقوهم.

وعن التخفيف من تداول الأوراق النقدية، بين أن البديل عن ذلك سيكون بالبحث في تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني والتركيز على بعض الأدوات والوسائل الممكنة لتفعيلها بالسرعة الممكنة، وأنه يتوقع أن القرار الصادر مؤخراً عن رئاسة الحكومة لجهة ضرورة فتح حسابات خاصة في البنوك العقارية والسيارات يسهم بشكل إيجابي في ذلك، لأنه يرفع من عدد المواطنين الذين لديهم حسابات مصرفية ويعمل أرضية جيدة لتفعيل الدفع الإلكتروني، كما يمكن الاستفادة أيضاً من بطاقات الصراف الآلي التي يجوزتها العاملين في الجهات العامة، وهناك العديد من الإجراءات يمكن التسريع فيها للتخفيف من تداول الأوراق النقدية ومنها دفع الفواتير عبر الصرافات أو الهاتف النقال وغيرها من التعاملات التي يمكن تحويلها عن التعامل النقدي للتعامل عبر وسائل الدفع الإلكتروني.

مصرفيون: إجراءات مؤقتة

المصارف تتوقف عن منح القروض وتستمر بعمليات السحب والإيداع والتحويل والتحويل

الوطن

مع مراعاة البعد الجغرافي اللازم لدى تحديدهما، وضمان استمرار عمل الصرافات العائدة للفروع والمكاتب المقرر إغلاقها إن وجدت.

ويوجب التعميم، تلتزم المؤسسة بالإعلان للجمهور عن الخدمات المصرفية المقدمة خلال هذه الفترة الاستثنائية وأماكن تقديم هذه الخدمات وذلك على الموقع الإلكتروني للمؤسسة وأي وسيلة متاحة لإطلاع الجمهور، كما تلتزم بموافقة مصرف سورية المركزي بخطة العمل المعتمدة وفق تلك التعليمات خلال ٣ أيام عمل واستصدار ما يلزم أصلاً من موافقات لتغطية الإجراءات المتخذة من عمليات توقف العمل سواء الكلي أم الجزئي لفروع ومكاتب المؤسسة التي تمت في إطار الخطة.

واعتبر الخبير المصرفي سليمان البري أن كل النتائج المرتبطة بخطة التصدي لفيروس كورونا سوف تكون مؤقتة، وبالتالي فإن تأثيرها آني، مبيّناً لـ«الوطن» أنه من غير المتوقع ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملموس بسبب زيادة المعروض النقدي الناتج عن عمليات الطلب المتزايد على السلع بشكل كبير، لأن شريحة واسعة من المواطنين هي في الأصل ليس لديها ممتلكات وتقوم بصرف دخلها وأجورها الشهرية على تلبية احتياجاتها، وأن هذه الشريحة الواسعة في ظل الإجراءات الاحترازية للتعدي لفيروس كورونا سوف تحافظ على الوتيرة نفسها في استهلاك أجورها ودخلها، مع توجيه هذا الاستهلاك بشكل أكبر باتجاه السلع والمواد الأكثر أهمية ضمن أولوية الإنفاق لهذه الشريحة، وبالتالي

طلب المصرف المركزي من جميع المصارف العاملة في البلد أمس تعليق منح التسهيلات الائتمانية الجديدة بجميع أنواعها، واقتصر تنفيذ العمليات الموافقة عليها على الحالات الاضطرارية منها، لاسيما الجاري المدين وما يقابل ذلك لدى المصارف الإسلامية، وتوق تقدير إدارة المصرف، واقتصر عمليات تمويل المستودات لدى المصارف على المواد والسلع الأساسية لغاية تزويد المصارف بالتمويل التي ستستمر لاحقاً بهذا الخصوص، واقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الأساسية للمعاملين، والتي تتضمن تلبية متطلبات السحب والإيداع والتحويل في الحسابات المفتوحة للمعاملين، والاستمرار بتنفيذ الحوالات بين حسابات المعاملين، وإمكانية تعليق عملية فتح الحسابات الجديدة.

وعم المصرف المركزي أمس على جميع المؤسسات المالية المصرفية لتنظيم دوام العاملين في إدارة وفروع المؤسسة بالحد الأدنى وفق تقدير الإدارة بما يضمن استمرار العمل بالشكل اللائم ويراعي إعطاء الأولوية لمن سيتم إعفاؤهم من الدوام الحوالم وللأمهات العاملات الذين لديهم أطفال في سن الحضانة.

ويعزز إغلاق عدد من فروع أو مكاتب المؤسسة بشكل كلي، شريطة ألا يقل عدد الفروع المستمرة في العمل على فرعين كحد أدنى في كل محافظة،

الحكومة خصصت ١٠٠ مليار ليرة لمواجهة كورونا

موصلي: الإعفاءات الضريبية غير كافية ومطلوب زيادة الدعم للمواد التوطينية
سيروب: تمويل خطة التصدي لكورونا ممكن من الاحتياطات الاستثمارية في الموازنة البالغة ٧٤٠ مليار ليرة

والثاني لتكاليف العلاج في حال تسجيل إصابات، كما جرى في نحو ١٨٦ دولة حول العالم». وحول قدرة الموازنة العامة للدولة على تحمل نفقات برنامج التصدي لفيروس كورونا، أكدت سيروب أن تكاليف احتواء أي وباء عالمي، استناداً للتقارير الدولية هي نحو ٥٧٠ مليار دولار، أي ما يعادل نسبة ٠,٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وإذا اعتبرنا هذا الرقم متوسط حسابياً، وقمنا بإسقاطه على الواقع السوري، نجد أن تكلفة ونفقات احتواء الكورونا وسيطاً ستكون نحو ٨٥ مليار ليرة سورية، وهذه المبالغ يجب أن تكون مرصودة كصندوق طوارئ وأزمات في الموازنة السورية، ومن الممكن استجراؤها من بند الاحتياطات الاستثمارية والتي تبلغ قيمتها نحو ٧٤٠ مليار ليرة سورية، عبر مناقات في حسابات الموازنة تجريها الحكومة.

من جهتها، أوضحت الباحثة الاقتصادية والأستاذة بكلية الاقتصاد رشا سيروب أن هذه المشكلة لطالما عانت منها سورية في مناسبات عديدة، وهي مشكلة عدم وجود لجنة لإدارة الأزمات والكوارث، لها صلاحيات واسعة، بحيث تكون قادرة على معالجة أي حدث طارئ، مثل هذا الظرف الاستثنائي، وأحد أسباب عدم وجود مثل هذه اللجنة، التي يفترض ألا تقل صلاحياتها عن صلاحية مجلس الوزراء، هو عدم التنسيق بين الجهات الحكومية.

وأضافت سيروب: «كان من المفترض، منذ تسجيل دول الجوار حالة إصابة بالكورونا، الاستفلال والدراسة حول انعكاسات هذا المرض المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد السوري، وكان يجب القيام بتجربة تكاليف ونفقات التصدي للكورونا على جزأين، الجزء الأول، للإجراءات الاحترازية،

الممكن أن يكون على شكل مبالغ مالية يتم صرفها، أو زيادة الدعم المقدم للمواد التوطينية والسلع الاستهلاكية.

حول إمكانية إصدار المصرف المركزي شهادات إيداع خاصة لتمويل خطة التصدي للفيروس، رأى موصلي، أن مثل هذا الإجراء غير مجد، لأنه سوف يكبد المصرف أعباء مالية على شكل ديون كبيرة مستقبلاً، ومن الأفضل أن يتم الاعتماد على الإمكانات المتوفرة في الميزانية، مؤكداً: «يتوجب على القطاعات الاقتصادية التي لم تتضرر في المرحلة المشاركة والدعم كنوع من التكافل الاجتماعي والمساهمة مع الحكومة في تجاوز هذه الظروف، وسعنا في الدول المتقدمة عن رياضيين وفنانين قاموا بالتبرع لخزائن دولهم، للمساهمة في التصدي لهذا الوباء العالمي».

الوطن

صرح الخبير المالي الدكتور سليمان موصلي لـ«الوطن» أن الميزانية التي خصصت لتمويل برنامج التصدي لفيروس كورونا، وبالغلة مبدئياً ١٠٠ مليار ليرة سورية، يجب أن تأخذ منحنيين، المنحى الأول دعم القطاع الطبي والصناعات الطبية اللازمة للتعدي لفيروس، والمنحى الثاني دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة جراء الوباء العالمي، مثل الإجراء الذي اتخذته الحكومة حول الإعفاءات الضريبية لقطاع المطاعم مدة شهرين، لكنه غير كاف، ففي بعض الدول، قامت الحكومات بتخصيص اعتمادات مالية لتعويض البطالة الناتجة عن توقف الحركة الاقتصادية، وهذا، ممكن دراسة اعتماد بإجراءات مماثلة، مشيراً إلى أن تعويض البطالة من